

محاكمة الاستاذ ميشيل عفلق نص دفاعه امام محكمة الاستئناف

يجدر ان تقتنع المحكمة الكريمة بأن مسألة الحكم والسجن وغير ذلك هي آخر ما أفكر فيه، والدوافع التي دفعتني الى نشر المنشور والى نشر عشرات المناشير قبله والى كتابة مقالات، هذه الدوافع كانت ولا تزال واحدة وهي التي تهمني الآن اكثر مما يلحق بي:

لقد مضى على اعتقالي شهر ونصف، وبالرغم من انني ما زلت انادي بهذه الافكار منذ تأسيس حزب البعث العربي منذ ثماني سنوات مع اخواني قادة واعضاء الحزب، فلقد

(١) في الساعة العاشرة من صباح السبت في ٣٠ - ١٠ - ١٩٤٨ نظرت محكمة الاستئناف في الدعوى التي اقامتها النيابة العامة على عميد حزب البعث العربي الاستاذ ميشيل عفلق بزعم اصداره نشرة من شأنها اشاعة الذعر وفيها قذف بالحكام بموجب القرار الصادر عن المفوض السامي عام ١٩٢٥ الذي يستهدف قمع الثورة. وقد حضر للدفاع عن الاستاذ عفلق خمسة عشر محامياً وبينوا الاسباب التي تدعو الى فسخ الحكم وبراءة الاستاذ عفلق كما ان محكمة البداية لم تسمح بإثبات مفاد النشرة وما جاء فيها من وقائع واتهامات وهذا مخالف للقانون ولحق الدفاع.

وقد ارتجل الاستاذ ميشيل عفلق كلمة استغرقت اكثر من ساعة. ثم أخلت المحكمة، وبعد المذاكرة قرأ رئيس المحكمة القرار الذي يقضي:

١ - بفسخ الحكم البدائي لعدم انطباق مفاد النشرة على الذيل الثاني للمادة ٦٦.

٢ - بحبس الاستاذ عفلق مدة ستة اشهر عملاً بالقرار ٣٩٤٣ الصادر عن المفوض السامي عام ١٩٣٠ وتخفيف العقوبة الى شهرين باعتبار الاستاذ عفلق من الذين ناضلوا ضد الافرنسيين اثناء الانتداب، وعندما انتهت المحكمة من تلاوة قرارها هتف المستمعون للاستاذ عفلق وللبعث العربي وللحرية.

ومما يلاحظ في هذه المحاكمة حيرة القضاء في ايجاد مادة قانونية تنطبق على النشرة. فالنيابة وقاضي التحقيق رأيا مضمون النشرة معاقبا عليه بموجب القرار ٤٩١ ومحكمة البداية طبقاً للذيل الثاني للمادة ٦٦، وأخيراً جاءت محكمة الاستئناف وطبقت قراراً جديداً هو القرار (٣٩٤٣). وقد ميز المحامون هذا القرار لمخالفته الاصول والقانون.

وقد نشر دفاع الاستاذ عفلق امام المحكمة في جريدة «النضال» الدمشقية (صاحبها د. سامي كبارة)، العدد ٢٠٢٣، في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٨.

كان بالامكان ان ارجع الى نفسي واحاسبها وأعيد النظر فيما فكرت وكتبت خلال هذه المدة من الاعتقال . ولكنني وجدت ان هذه المدة القصيرة (شهر ونصف) قد عملت اكثر من اي وقت مضى على تثبيت فكري وقناعاتي وتوكيد ما اتهم به هذا الحكم منذ زمن طويل حتى الآن . لأن الحكومة قد قدمت لي في هذه المدة من البراهين الجديدة اكثر مما انا في حاجة اليه . ولن اطيل في هذا البحث بل اكتفي بالاشارة الى ماتم في هذه المدة من الفظائع التي ظهرت ، والى أمور تتعلق بسلامة الوطن وبسلامة حياة الوطن . . .

كما أشير بشكل اقوى الى ما تم في المجلس :لنيابي في تلك الجلسة المشهورة التي منع فيها النواب من الاعتراض على خرق الدستور . ومنعوا بالعنف والضغط وبأسلوب غير شرعي وغير مقبول ، اسلوب تقديم عريضة لمنع البحث في ذلك الموضوع ، أشير الى أمور كثيرة اخرى سواء ما اتصل منها بالمعارف او الامتحانات ونزاهتها او بما يشاع عن اتفاقية النقد او شركة البترول (التبلاين) ، كل هذه الامور التي تهدد كيان الدولة جاءت هذه المدة القصيرة وفضحتها . وكان يجب علي أن انشر بيانات جديدة فأثبه فيها الشعب الى مساوىء جديدة تنتج عن العلة الاساسية الكامنة .

وزارة التعبئة لاتعبيء

لقد اخذت على الحكومة انها ابعد ما تكون عن القدرة على تحقيق التعبئة التي ادعت بأنها ألقت من اجلها فسمت نفسها (وزارة التعبئة) ، وأصدرتُ بياناً بأن كل شيء يجب ان يتلاشى امام هذه المشكلة الاساسية وهي مشكلة الوطن ، وقلت بأنها اعجز حكومة تستطيع ان تضطلع بهذه المسؤولية . وها قد مرت مدة شهرين وانا اتساءل عن هذه التعبئة التي اعدتها الحكومة وماذا جرى بها . هل تبدل شيء في الشعب تبديلاً يتلاءم مع حالة التعبئة؟

لقد تعهدت الحكومة بأن تقلب اوضاع البلاد رأساً على عقب فهل انقلب شيء من حياة الشعب ، وهل تغير شيء في سبيل الحرب؟
لا اعتقد .

ذرائع للبقاء في الحكم

لقد قرأت في السجّن كتاباً مترجماً يقول فيه صاحبه (اندرية موروا) في فصل عنوانه

(فن الفكر): «اليكم مثلاً رئيس حكومة او رئيس مجلس نواب يتفوه بلفظة تعبئة فاذا هذه اللفظة التي لم يحتج صاحبها الى اكثر من تحريك الشفتين يقيم الدنيا ويقعدها فيحرك رجال اوروبا ويبعث باسراب الطائرات تدك المدن وتدمرها بل تخرب العالم اجمع وتجهز على الحضارة.»

ففي البلاد السوية الحال والمستقيمة الاوضاع تجد الكلمة التي تخرج من فم رئيس تقابلها حقيقة راهنة، لذلك قلت في تلك النشرة بأن لفظه التعبئة لم تكن بالنسبة الى الحكومة سوى ذريعة من الذرائع، لأن الذرائع عند الفئة الحاكمة لاتنتهي، فتارة معركة فلسطين وتارة الرجعية الدينية التي اتخذوها ذريعة لتزوير الانتخابات كما يعرف الجميع، وتارة الخوف من الاخطار الخارجية.

وما غرض الحكومة من اختلاق الذرائع الا المد في اجل حكمها للاستئثار والاستثمار والقضاء على كل مقاومة شعبية تحاول ان تنقذ البلاد من اوضاع ساءت الى حد الخطر المداهم.

نحارب سياسة الاشخاص

لقد كنا في كل وقت نعالج القضية في شكلها العام ولا يخطر لنا ببال ان نحسد او نكره اشخاصاً، امامنا فكرة، امامنا قضية. نحلم بمستقبل لبلادنا، ننظر الى الواقع الذي يعترض هذا المستقبل ويخالف الفكرة التي نؤمن بها، فنعمل ونثور ونتكلم ونكتب ولكن لاتهمنا الاشخاص.

والآن اذا تعرضت الى شخص وزير الداخلية فان تعرضي له عارٍ عن كل شعور شخصي، لانني لا اعرفه ولم اجتمع به الا مرة واحدة خلال خمس دقائق منذ زمن بعيد، ولكنني اعرفه من سياسته ومن اعماله ولا اكرهه ولكنني اكره سياسته وأنقم على اعماله، وأمقت اسلوبه.

الذي يهمني في الموضوع هو ان حزبنا قد اصطدم بسياسة السيد صبري العسلي منذ اربع سنوات وحضرة رئيس المحكمة يعرف ذلك، اذ ان الحكومة احوالت على القضاء الاستاذ صلاح الدين البيطار امين الحزب. فمنذ ذلك الحين نرى في الاسلوب الذي يتتبعه السيد صبري العسلي تجاه حرية الفكر والصحافة والدستور استخفافاً بهذه الامور

التي نعتبرها نحن جوهرية ويستسهل هو العبث بها والتحايل عليها، فكأنه يشق بصراحة وعزم طريقاً وسنةً في البلاد نحو حكم ان سميت دكتاتورياً اكون قد رفعت من مستواه. وانما هو اقل من ذلك اذ ليس فيه من الدكتاتورية الا تعطيل الصحف وخاصة (البعث) واعتقال المناضلين وخاصة مناضلي البعث العربي وأخيراً احوالي الى القضاء وسوء معاملتي التي تعرفون شيئاً عنها. وسحب امتياز جريدة «البعث» دون اي مبرر وبجرة قلم. حتى انه سعى ليمنع عني حق تخلية السبيل في امر لو كان جرماً عادياً لجاز فيه اخلاء السبيل فكيف وهو عمل سياسي لشخص معروف الاقامة ولا يمكن ان يفكر قط بالفرار. فهذه التعديتات وهذا التحامل لو كان مقتصراً على شخصي او حتى على حزبي لكان اهتمامنا به اقل، ولكنها سياسة عامة، ولكنه اسلوب ونظرية ينتهجها السيد العسلي منذ زمن طويل، وهو يدعو في ايام الشدائد الى تطبيق هذا الاسلوب، ونحن نعتقد ان كل الخطر يكمن في سياسته واسلوبه.

لنحصر الكلام في الاتجاهات ولنترك الاشخاص، نعتقد بأن اتجاه الحكم الحاضر مناقض لما نريد نحن، ونعتقد بأنه مناقض لمصلحة الامة والوطن. هذا الاسلوب في خنق الحريات، وفي العبث بالدستور وفي تزوير الانتخابات وفي التأثير على القضاء. هذا هو الذي يشوش الطمأنينة العامة وهو الذي يخل بالامن وهو الذي يفعل فعل التحريض على الفتنة والثورة.

فاذا سُدَّتْ أمام الشعب كل السبل المشروعة فالسبيل الوحيد هو الثورة. فمن هو المحرض؟ ونحن المحرضون ام الحكام...

تذرع بالواقعية

انني أحرص ايضاً على ان اسجل بأن ما سميت اسلوباً لرجال الحكم ليس هو مجرد اجتهاد في الحكم وليس هو نظرية تحتل الخطأ والصواب بل هو شيء مدبر، الدافع اليه اغراض بعيدة عن المصلحة العامة.

الحكومة

كيف لاختلاف مع رجال الحكم، وسعي موجه لمنافع لها ورجالها وللبقاء في الحكم، وهي تشوه الحقائق والدستور وتنحرف بالحكم عن جادته. كثيراً ما وجهت اليها من رجال الحكم وحواشيهم وصحفهم تهمة البعد عن الواقع لان رجال الحكم

يررون ما يظهر في حكمهم، وان الواقع هو غير التفكير، وان هذا هو الممكن وحده، اقول ان شيئاً واحداً يبرر السياسة التي تسمى نفسها واقعية والتي تتذرع بالواقعية الا وهو النجاح، اذا كانت هذه السياسة ناجحة عندئذ نصدق انها واقعية واننا كنا نحلم، ولكنها هي الفشل بعينه ولم نر شيئاً ناجحاً منذ سنين سواء في الداخل او في الخارج لقد استلموا البلاد وهي في احسن وضع من حيث الاستعداد والقابلية: شعب متفتح الى النور كسب استقلاله بدمه، يريد ان يبني بعد ان ناضل كثيراً، وهو مستعد للتضحية الى اقصى الحدود في سبيل حياة سعيدة فماذا تم في هذه السنوات الخمس؟

لقد قال وكيل النيابة العامة في البداية بأن تطوراً عظيماً قد تم. وانا اقول ان تأخراً عظيماً قد تم من الناحية المادية والمعنوية معاً، والناحية المعنوية هي دوماً اهم، ولا احسب ان احداً ينكر علينا ان نفسية الشعب ومعنوياته وثقته بنفسه وبالحكم وبالاستقلال والمستقبل قد تراجعت وتأخرت اشواطاً كبيرة الى الوراء في هذه السنوات الخمس.

هذا بالاضافة الى الامور الملموسة التي ظهر فيها كل شيء: ظهر البؤس والتأخر والانحطاط والجوع في اكثر طبقات الشعب، وظهر العجز في احراز النصر في فلسطين.

القضاء ضحية كالشعب

وهنا سرد الاستاذ الاسباب بصورة مفصلة ستنتشر عندما يساعد الظرف على نشرها، ثم قال: احب وأتمنى على المحكمة الكريمة بأن تقدر وضعي حق التقدير، لقد قلت في بدء كلامي بأن ما يلحق بشخصي او بأي فرد من افراد حزبنا هو مستعذب لدينا فليس هذا ما اعنيه. انما يهمني علاوة على نشر الافكار التي نشرتها في البيان وعلى اصراري في هذا الدفاع الذي سجلته والحاجي على دعوة الشعب الى تلافى الخطأ قبل وقوعه، وان يناضل لكي يقي البلاد كارثة كبرى، انما يهمني علاوة على كل هذا الآن هو وضع القضاء، وهو سلطة اساسية في البلاد، وركن هام من اركان الدولة، واذا كنت ادافع وارافع رغم ما تبين لنا جميعاً من تحامل خلال مدة

اعتقالي وضغط وايقاض ومن تدخل السلطة التنفيذية في القضاء، فلأنني اصبر ان اقف من القضاء موقفاً متفائلاً، لأنني اعتقد ان القضاء في هذا الوضع ضحية مثلي ومثل الشعب، والشعب في مجموعه في صف المتهم للفئة الحاكمة، لذلك لا يمكن ان اشعر نحو القضاء بضغينة ولكني لا ارضى لقضائنا ان يستسلم للواقع، فالقضاء سلطة قوية وتوجيهية وأشخاصه بمثابة الموجهين المربين للشعب في أحكامهم وفي حرصهم على العدل، ولهم بذلك صفة الاستاذ تماماً، ولا اعلم لماذا اطلب من نفسي التضحية ولا اطلبها من اخواني ورفاقي الذين وضعهم علمهم في مناصب القضاء، لماذا لا اطلب منهم ان يبرهنوا بأن في الامة روحاً جبارة لا يمكن ان تستسلم للواقع!

٣٠ تشرين الاول ١٩٤٨